منهج ابن مالك في الاستدلال بالقراءات القرآنيِّة وأثره في النَّحو العربيّ

د. يوسف دفع الله أحمد (★)

المقدمة:

الحمدُ لله القائل في كتابه: "علم الإنسان ما لم يعلم" ، نحمده حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه، ونصلي على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

يطيب لي أن أتحدث في هذا البحث عن واحد ممّن حافظوا على قداسة النص القرآني وجعلوه في مقدمة شواهدهم النحوية، مخالفاً لمن هاجموا القراءات القرآنية أو أوّلوها إنْ لم توافق ما قرّروا من قواعد نحوية. غير آبهين لما يترتب على صنيعهم هذا من فتح الباب أمام المستشرقين وأعداء الدين لمهاجمة القراءات القرآنية متواترةً كانت أم شاذة ؛ بسبب منهجهم في القياس والتعليل. ألا وهو جمال الدين عبد الله بن مالك، فاخترت ((منهج ابن مالك في الاستدلال بالقراءات القرآنية وأثره في النحو العربي)) فعمدت في هذا البحث إلي إبراز أهمية القراءات القرآنية ، وما لتعددها من دلالة في تأدية المعاني ، إضافة لما أريد به من التيسير على الناس ليقرأ كل

(★) أستاذ مشارك بكلية اللغة العربية بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية .

قوم بما يوافق لسانهم.

فوقفت على منهجه في الاستدلال بجميع القراءات ، وما ترتب عليه من جعل الاستشهاد بالقراءة في قمة شواهده ،معتمداً عليها، ومحتجاً بها في إثبات القواعد ، خلافاً لغيره ممن جعلوا صحة القراءة موافقتها لمذاهبهم .

ثم بينت أنّ موقفه لم يقف عند تسليمه بالقراءات فحسب بل تصدى لكل من تطاول عليها مخطئاً لروايتها وطاعناً في قرائها ، ناسياً أنّ القراءة سنة متّبعة، فردّ عليها رداً شافياً نقلاً وعقلاً.

ثم تحدثت عن مفهوم الشاذ عند علماء الأصول والفقه، وجواز الاستدلال في ميادين اللغة والنحو ، ثم بيّنت كيف اعتمد ابن مالك على القراءات الشاذة في إثبات بعض القواعد النحوية ، وما للقراءة الشاذة من وظيفة في سد النقص بإثراء جانب السّماع في النحو العربي، وذلك لكثرة ما ضاع من أشعار العرب أثناء الفتوحات الإسلامية وغيرها.

ثم عرضت بعد ذلك لجانب مهم وهو استقلالية ابن مالك برأيه وما ترتب عليه في اختياراته لمذاهب العرب. معتمداً على ما بلغه من معرفة بأشعار العرب ونحوها، وإلمامه بثقافة عصره من فلسفة ومنطق وغيرها.

ثم تحدثت وبحمد الله في ختام هذا البحث عن ملخص ما جاء فيه ، وما توصلت إليه من نتائج.

طريقة ابن مالك في الاستشهاد :

لم يقف ابن مالك عند احترامه لما سمع عن العرب فيما صحَّ نقله فحسب، بل كان منهجه منصباً في تثبيت قواعد النحو العربي، على ما نقل عنهم ، ولو قلّ مما يمكن ملاحظته في كثير من المسائل التي جرى حولها خلاف بين البصريين والكوفيين ؛ وفي اختياره لمذهب الكوفيين المعتمد على السماع دون سائر معاصريه من المتأخرين الذين كان ميلهم لمذهب البصريين – فيما أرى – بشيء من الغلو.

ولاسيما إذا كان هذا المنقول مما قرئ به من القراءات ، متواترة كانت أو شاذة. وكذلك الحديث النبوي – وإن اختلفت آراء النحويين في الاستدلال به– ، فاختار مذهب المجيزين ، وقد كانت عنايته بالحديث كبيرةً. وكذلك كان تسليمه بأشعار العرب في الأخذ والاحتجاج بها دون اللجوء إلى ردِّها أو تأويلها ، أو وصف أصحابها بالغلط ، وضعف الدراية ، وإن كانوا من أرباب الفصاحة والبيان كما فعل كثيرون. ساعده على التزام هذا المنهج سعة إطلاعه ، وروايته لكثير من أشعار العرب، ممّا جعل بعضهم يقول: إنه استحدث لنفسه شواهد مجهولةً ، وجعلها حجةً في تصحيح مذهب ، أو تخطئة آخر حتى قيل فيه: ((أمّا أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيها ، يتعجبون من أين يأتي بها))[1]. إلا أنَّ ما ذهبوا إليه تدحضه موافقة جزء كبير من أشعاره لأشعار سيبويه ، وهذا ما ذكره

[1] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – بيروت – لبنان، ج1 ، ص130 .

محمد خير الحلاواني: ((ولقد زادت شواهده على ثمانمائة شاهد ، التقى سيبويه بأكثر من مائة شاهد))[1]. وإلى هذا ذهب شوقي ضيف فقال: ((وكان أمة لا في الاطلاع في كتب النحاة وآرائهم فقط، بل أيضاً في اللغة والأشعار التي يُسْتَشَهد بها في النحو))[2].

وإذا كانت شواهد سيبويه في الكتاب ألفاً وخمسين بيتاً عُلِمَ منها ألف، وخمسون لم يعرف لها قائل، فما الذي يدعو إلى الطعن فيما رواه ابن مالك؟ ، لذلك يقول السيوطي ردّاً على ما ذكر بأنه "لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله"[3] ؛ وذلك لأنهم اشترطوا في المأخوذ عنه الفصاحة أن يكون معروفاً غير مجهول، لئلا يكون غير فصيح فتبنى القاعدة على كلامه، فقال: ((ولو صح هذا لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه))[4].

ومما يدعو للاطمئنان بأنه ثقةٌ في روايته ؛ تورعه وتجنبه من أن يخوض أو يتعرض للقراءات القرآنية ، بردِّها أو تضعيفها ، ولم يهاجم قراءها، ويصفهم بعدم الدراية ، والجهل بالعربية أو العجمة كما فعل غيره.

والذي يظهر لي أنَّ منهج ابن مالك وثقافته المتمثلة في اطلاعه على هذا

---

(1) الاحتجاج وأصوله ، محمد خير الحلاواني ، ص112.

(2) المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف – القاهرة ، ط2 ، د.ط.ت ، ص309.

(3) خزانة الأدب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط1 ، 1986م ، ج1 ، ص15.

(4) الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، تحقيق د. أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، ط1 1976م ، ص73.

الكم الهائل من أشعار العرب ، كان لهما الأثر الواضح في طريقته الـتي انتهجهـا في التعامل مع الشواهد النحوية ، وهي الـتي أشـار إليهـا السـيوطي: ((لابـن مالـك في النحو طريقةٌ سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين ، فإنَّ مذهب الكوفيين: القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين أتباع التأويلات البعيدة التي خالفهـا الظـاهر، وابـن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل ، بل يقول إِنَّـه شـاذ أو ضرورة كقوله في التمييز:

*والفعل ذو التصريف نزراً سُبِقَا

وقوله في المقصور:

* والعكس بخُلف يقع))[1] . وقال ابن هشام: ((وهذه الطريقة طريقة المحققين ، وهي أحسن الطريقتين))[2].

فجاء الاستحسان من أحد معاصريه ، وهو أعلم به ، وقد أكثر من نقل آرائـه خاصةً في كتابه المغني. إذ أكد على إمامته ، وإن كان ذلك في مسألة يرى ابن هشام أنـه ما كان ينبغي أن يقول فيها كما قال ، وذلك في أقسام "إلاَّ" إذ قال: ((ليس من أقسـام إلاَّ التي في نحو : ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾ [3] وإنما هذه كلمتان ، إن الشرطية ، ولا النافية ، ومن العجيب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في شـرح التسـهيل مـن

(1) انظر المسألة في التسهيل ، ج1 ، ص115 . وشرح الاشموني ، ج2 ، ص208.

(2) في الأصل * والعكس في شعر يقع * انظر شرح ابن عقيل ، ج2 ، ص343 ، الاقتراح ، ص208.

(3) الآية (40) من سورة التوبة.

أقسام إلاّ))[1].

ولم يقف ابن مالك عند ذلك فحسب بل تعدَّاه بالاحتجاج للقراءات ، والتصدي لكل من وقف عندها موقفاً معادياً ، مهاجماً ومخطئاً ، ولاسيما المتواتر منها ، وذلك كما في قراءات حمزة :

﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [2]. بجر الأرحام[3]. فخطّأها البصريون اعتماداً على منع عطف الظاهر على المضمر دون إعادة الخافض. فعلله الزمخشري بقوله: ((لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد ، فكانا في قولك: مررتُ به وزيد ... شديدي الاتصال ، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة ، فلم يجز ووجب تكرير العامل))[4] .

ولم يقف الأمر عند هذا بل ذهب المبرد لمنعها فقال: ((لا تحل القراءة بها))[5]ووافقه الزجاج بقوله: ((القراءة الجيدة نصب الأرحام أما الخفض فخطأٌ في

---

(1) غني اللبيب ، ج1 ، ص68 .

(2) لآية (1) من سورة النساء.

(3) رويت بالحركات الثلاث ، انظر الكشاف ، ج1 ،رص 452 . وقراءة الجر هي قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحي بن وثاب ، معجم القراءات 104/2 والبحر المحيط 151/3.

(4) تفسير الكشاف ، محمود بن عمر الزمخشري ، رتبه وصححه محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط1 ، 1995م ، ج1 ، ص452 .

(5) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج3 ، ص78 .

العربية ، لا يجوز إلا في اضطرار الشعر))[1]. وردَّ ابن يعيش قول المبرد بقوله: ((وهذا القول غير مرضي من أبي العباس ، لأنها قد رواها إمام ثقة ، ولا سبيل إلى ردِّ نقل الثقة ، مع أنه قد قرأها جماعة غير السبعة ، كابن مسعود والحسن البصري وقتادة ومجاهد ، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها))[2]. ولهذا قال الإمام الرازي تعقيباً على موقف البصريين من هذه القراءة بالذات: ((إذا جوّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز إثباتها في القرآن العظيم أولى ، وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ، فإنهم إذا جعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى))[3]. وأغرب من هذا قول الرضي: ((والظاهر أنّ حمزة جوز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين؛ لأنه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات))[4] .

وأنكر ابن الجزري صنيع هؤلاء حيث قال: ((ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي ، وهل يحلُّ لمسلم القراءة بما يجد في كتاب الله من غير نقل؟))[5].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه ،للزجاج ، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب – بيروت – ط1 ، 1988م ، ج2 ، ص6.

(2) شرح المفصل ، ج3 ، ص78 .

(3) تفسير الفخر الرازي ، ج3 ، ص193 ، نقلاً عن غيث النفع ، ص153 .

(4) شرح الرضي على الكافية ، الرضي : محمد بن الحسن الاسترابادي ، تحقيق يوسف حسن عمر ، طبعة جديدة – جامعة قاريونس ، د. ط. ت ، ج2 ، ص336 .

(5) النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري : أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي ، تصحيح ومراجعة محمد علي الضباع، دار الفكر ، د.ط.ت ، ج2 ، ص263 .

وخيرُ دليل على ذلك ما قاله حمزة مدافعاً عن قراءته : ((ما قرأتُ حرفاً من كتاب الله إلاّ بأثر))[1] .

فذكر ابن مالك ما احتج به المانعون ثم ردَّ عليهم فقال: ((وللملتزمين إعادة الجار حجتان: إحداهما : أنَّ ضمير الجر شبيه بالتنوين ، ومعاقبٌ له فلم يجز العطف عليه ، كما لم يجز العطف على التنوين ، الثانية: أنَّ حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كلٍّ منهما محل الآخر ، وضمير الجر غير صالح لحلول محل ما يعطف عليه ؛ فامتنع العطف إلاَّ مع إعادة الجار ؛ وكلتا الحجتين ضعيفةٌ : أما الأولى فيدل على ضعفها أنّ شبه ضمير الجرِّ بالتنوين لو منع من العطف عليه ، لمنع من توكيده ، والإبدال منه ؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد ، ويبدل منه بإجماع ، فلِلْعطفِ أسوة بهما. وأما الثانية: فيدل على ضعفها أنّه لو كان حلول كلِّ واحدٍ من المعطوف والمعطوف عليه – يعني في محل الآخر – شرطاً في صحة العطف ؛ لم يجز "رُبَّ رجل وأخيه" ، ولا:

أيّ فتى هيجاء أنت وجاره ....[2]

ولا "كل شاةٍ وسخلتها بدرهم" ، ولا الواهب المائة الهجانَ وعبدَها ....[3]

---

(1) المصدر السابق ، ص166.

(2) صدر بيت عجزه: * إذا ما رحال بالرجال استقلت * في الكتاب 1 / 244 .

(3) للأعشى من قصيدة في مدح قيس بن معد يكرب الكندي ، الديوان ، ص152

ولا "لا رجلَ وامرأة في الدار" وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقديمها وما عطفت عليه كثير. فكما لم يمتنع فيها العطف ، لا يمتنع في نحو مررتُ بـك وزيـد. وإذا بطل كون ما تعللوا به مانعاً ؛ وجب الاعتراف بصحة الجواز. ومـن مؤيـدات الجـواز قوله تعالى:﴿ وَكُفْرُۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [1] بالعطف علـى الهـاء، لا بـالعطف علـى سبيل ، لاستلزامه الفصل بـين جـزأي الصـلة. وتـوقي هـذا المحـذور حمـل أبـا علـي الشلوبين على موافقة الكوفيين في هذه المسـألة ، وقـد غفـل الزمخشـري وغـيره عـن هذا))[2] .

ومثل هذه القراءة ما رُوي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسول الله ﷺ قال: ((**إنما مثلكم واليهودِ والنصـارى كرجـل اسـتعمل عُمَّـالاً ...**))[3] . وروايـة العرب "ما فيها غيره وفرسِه"[4]. ففي الحديث عطف الاسم الظاهر وهو اليهود على الضمير وهو الكاف المجرور بالإضافة إلي "مثل" دون إعادة الخافض ، وبجر فرسِـه في حكاية العرب ، بالعطف على ضمير الغائب المجرور بالإضافة إلي غيره.

ولذلك تصدى أبوزرعة للمنكرين لهذه القراءة بقولـه: ((وقـد أنكـروا هـذا وليس بمنكـر ؛ لأن الأئمـة أسـندوا قـراءتهم إلى الـنبي ﷺ ، وأنكـروا أن الظـاهر لا

---

(1) الآية (217) من سورة البقرة.

(2) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، حققه وقدم له د. عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، د.ط.ت ، ج3، ص1247.

(3) صحيح البخاري ، باب الإجارة إلي العصر ، رقم الحديث 2269 ، ص444.

(4) حكاه قطرب ، انظر شرح الألفية لابن الناظم ، ص544 ، وشرح التسهيل ، ج3 ، ص376 .

يعطف على المضمر المجرور إلا بإظهار الخافض ، وليس بمنكر))[1].

ومنهج ابن مالك في الاستدال أشار إليه السفاقسي بقوله : "ليس القصد تصحيح القراءة بالعربية ، بل تصحيح العربية بالقراءة" [2]. ولذلك ذهب الشافعي إلا منع الجري وراء علل المتكلمين، وأشار إلي ضرورة اللجوء إلي السماع في إثبات قواعد النحو فقال: ((**ما جَهِلَ الناس ولا اختلفوا إلاّ بتركهم لسان العرب وميلهم إلي لسان أرسطاطاليس**))[3]. بل ذهب إبراهيم السامرائي مستنكراً على هؤلاء عدم الأخذ بلغة الحديث ، في حين أنهم اعتمدوا على لغة الشعر ، وهي خاضعة لسلطان الوزن والقافية، فقال: ((ولا أدري كيف يتخذ النحويون لغة الشعر مادته في الاستشهاد، بحيث كان للشعر الغلبة على عامة الشواهد اللغوية والنحوية ، ولم يأخذوا بالحديث؟ ومن المعلوم أن لغة الشعر ، لغة خاصة ، للوزن والقافية فيها سلطان ، ومن هنا جاز للشاعر ما لا يجوز للناثر ، فكيف تكون مادة تقوم عليها القواعد النحوية؟))[4].

ومن ذلك أيضاً موقفهم من قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ

---

(1) البحر المحيط ، ج3 ، ص157 .

(2) غيث النفع في القراءات السبع ، بهامش سراج القارئ المبتدي ، لابن القاصح ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي – مصر ، ط3، 1954م ، ص153 .

(3) المطالع السعيدة ، السيوطي ، تحقيق طاهر سليمان حمودة ، ط السفير – الإسكندرية – 1982م ،ج1 ، ص36.

(4) المدارس النحوية أسطورة وواقع ، د. إبراهيم السامرائي ، دار الفكر – عمان ، ط1 1983م ، ص27.

زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [1]. في الفصل بين المضاف إليه فذهبت طائفةٌ من النحاة مغالين في وصف هذه القراءة وطاعنين في صاحبها دون النظر إلى أنها قراءة متواترة.

ومن هؤلاء الفراء القائل: ((هذا باطل ، ونحويو أهل المدينة ينشدون:
* **زجَّ القلوصَ أبي مزادة** *[2] بل ذهب يشكك في قراءة سبعية ، ويقول إنه لا يعرفها: ((وفي مصَاحف أهل الشام شركائهم بالياء، فإن تكن مثبتة عند الأولين، فينبغي أن يقرأ "زُيِّنَ" أي بالبناء للمفعول ، ويكون الشركاء هم الأولاد ؛ لأنهم منهم في النسب، فإن كانوا يقرأون "زيَّنَ" أي بالبناء للفاعل ، قلت: لا أعرف جهتها))[3].

وجمهور البصريين يرون مخالفتها للقياس ويصفون قارئها بالوهم كما جاء في الإنصاف: ((والبصريون يذهبون إلى أن هذه القراءة وهمٌ من القارئ ، إذ لو كانت صحيحةً، لكانت من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع دليل على أنه وهمٌ من القارئ))[4].كان هذا الطعن في قراءة صاحبُها عربيٌّ فصيحٌ ، وهو من أعلى القراء

---

(1) الآية (137) من سورة الأنعام.

(2) صدره: *فزججتها بمزجّة *زجه: طعنه بالزج وهو سنان الرمح ، القلوص: الناقة الفتية ، الخزانة 251/2 ، وابن يعيش 19/3.

(3) معاني القرآن ، لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، ط3 ، 1983م ، ج1 ، ص165.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات ابن الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ، 1987م ، ص252 .

العشرة سنداً[1]. فيرون أن إجماعهم على مخالفتها لقواعد النحاة دليل على عدم صحتها، كأنها من صنع قارئها، لذلك وقف الإمام ابن الجزري موقف المعارض لهؤلاء المنكرين، وردَّ عليهم ردًّا مناسباً بقوله: ((ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالتشهي، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتاب من غير نقل؟... وقارئ الآية ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان وأبي الدرداء رضي الله عنهما، وهو مع ذلك عربيٌّ فصيح من صميم العرب وقوله دليل))[2]. ففي الوقت الذي تجرأ فيه هؤلاء على قراءة سبعية، فقالوا فيها ما لا يجوز وصف ابن جنِّي ما رَدّوه بأنه وجه قوي، أي الفصل بالمفعول حين أنشد قول الشاعر:

فزججتها بِمَزَجَّة   زجَّ القلوص أبي مزادة

على أن يقول أي: زجَّ أبي مزادة القلوصَ، ففصل بينهما بالمفعول به، هذا مع قدرته على أن يقول أي زجَّ القلوصِ أبو مزادة، كقولك: سرني أكل الخبز زيدٌ، وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول)[3].

فردّ السّيوطي قول هؤلاء المنكرين بقوله: ((كان قومٌ من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة عن العربية، وثابتة بالأسانيد

(1) عرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ج1، ص82.

(2) النشر في القراءات العشر، ج2، ص263.

(3) الخصائص، عثمان بن جني، تحقيق محمد علي نجار، د.ط.ت، ج2، ص406.

المتواترة الصحيحة، لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية))[1] ، و قال الكواشي في معرفة توجيه القراءات وفائدتها: ((أن يكون دليلا على حسب المدلول عليه ، أو مرجحاً، إلا أنه ينبغي التنبيه على شيء ، وهو أنه قد توجه إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط الأخرى، وهذا غير مرضي))[2] فإذا منع تفضيل قراءة على أخرى فما بالك في ردِّها ، والطعن في روايتها ، ونعتِ صاحبِها بما لا يجوز ، وإنْ كان من أعلى القراء سنداً ، لذلك نأى ابن مالك بنفسه عن التعريض بالقراءات فسلك طريق السلامة مسلماً بها ، لذلك يقول ابن الجزري معتمداً على قول ابن مالك في جواز الفصل بين المتضايفين وخاصة إذا كان المضاف مصدراً ، ((وحجتي في ذلك قراءة ابن عامر التي رفضها أولئك النحاة ، ويقول معبراً عن اعتماده عليها

وحجتي قراءة ابن عامر فكم لها من عاضد وناصر [3].

ودافع ابن مالك عن القراءة وصاحبها: ((بأنها ثابتة بالتواتر ، ومعزوه إلى موثوق بعربيته قبل العلم بأنه من كبار التابعين ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة ، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجمِ يحدث بها

---

(1) الاقتراح ، ص 25 .

(2) البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف – بيروت– لبنان ، د.ط.ت ، ج1 ، ص339.

(3) النشر في القراءات العشر ، ج2 ، ص264.

اللحن ، ويكفي شاهداً على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قويٌّ، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخلوه بين عاملها المضاف إلي ما هو فاعل فحسن ذلك ثلاثة أمور: أحدها: كون الفاصل فضلة ، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به ،الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف. الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه ، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله ، لأنه قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً ، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية ، فحكم بجوازه. وأيضاً فقد فصل بقول النبي ﷺ: "هل أنتم تاركو لي صاحبي" بالجار والمجرور، والمضاف إليه اسم فاعل مع أنه مفصول بما فيه من الضمير المنوي ، ففصل المصدر، لخلوه من الضمير أحق بالجواز))[1]. وقال في الألفية:

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولاً أو ظرفاً أجز ولم يعب

فقال ابن الناظم: ((ومثال قراءة ابن عامر ما أنشده أبي عبيدة:

وحلق الماذي ، والقوانس * فداسهم دوسَ الحصادَ الدائسِ[2]

وذكر ابن الناظم مجموعة من الشواهد تعضد ما ذكره والده))[3]

---

(1) شرح التسهيل ، ج3 ، ص277 .

(2) البيت من شواهد العيني 461/3 ، وشرح الاشموني 276/2 ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وهو "الحصاد".

(3) شرح الألفية لابن الناظم ، ص405 – 412.

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسم فاعل قراءة بعض السلف ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾ [1] . بنصب "وعد"، وجر "رسل"[2] .

احتجاجه بالقراءات الشاذة:

قبل أن أتحدث عن الاحتجاج بالقراءة الشاذة، رأيت أنْ أقف على مفهومها قال البيلي "وقد استقرّ الأمر منذ قرون على اعتبار ما وراء القراءات العشر من الشواذ التي لا يُتلى القرآن بها في الصلاة أو خارجها... وقد استعار هذه الكلمة علماء الدراسات اللغوية ، فأطلقوا كلمة "الشاذ" على ما خالف القاعدة العامة في الباب الواحد ... وبالغ بعضهم فقال: الشاذ ما وراء القراءات السبع. والقول الأول هو المشهور الصحيح ، وعليه جمهور علماء القراءات والفقه.

وقد كثرت الإشارة في هذه المصادر إلي قُرّاء الشواذ من الصحابة والتابعين، فتردد من أسماء الصحابة ذكر عبد الله بن مسعود ، وأبيّ بن كعب وعبد الله بن عباس، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن الزبير وغيرهم. إلي جانب عدد كبير من قراء الشواذ ، وهم درجات في الشهرة وأكثرهم أربعة هم: ابن محيصن ، واليزيدي ،

---

(1) الآية (47) من سورة إبراهيم.

(2) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، وبهامشه أضواء على الشرح تأليف عاصم بهجت البيطار وآخرون ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، تطوير الخطط والمناهج ، ط5 ، 1412هـ ، ص312.

والحسن البصري ، والأعمش[1].

يقول ابن جني: ((شاذ ؛ أي خارج عن قراءة القرّاء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنّه مع خروجها عنها نازع بالثقة إلي قرائه ، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعلّ كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجمع عليه))[2].

ويقول عبد الصبور شاهين: ((فهذه الشواذ لم توصف بالشذوذ، لضعف روايتها، ولا لأنها تحوي ظواهر لهجية غير شائعة في اللسان الفصيح، فمثل هذه القراءات مهجور لا يحرص عليه أحد ؛ وإنّما سُمِّي الشاذ شاذاً ، لأنّه خارج عن سبعة مجاهد))[3]. فالقراء لا يأتون بشيء من عندهم ، بل يلتزمون ما نزل عن النبي ﷺ وهم لا ينظرون في القرآن : ((على الأقيس في اللغة العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل والرواية، إذا ثبتت عنهم لا يردها قياس عربية، ولا فشو لغة ؛ لأنّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، والمصير إليها))[4] . والقراءة الشاذة مثلها مثل غيرها في صحة الاحتجاج به في ميادين اللغة والنحو وهذا ما ذكره السيوطي : ((أمّا

(1) الاختلاف بين القراءات ، أحمد البيلي ، الدار السودانية للكتب – الخرطوم ، ط1 1408هـ – 1988م ، ص112.

(2) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنّي ، تحقيق علي النجدي ناصف ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، منشورات لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة ، 1386هـ ، ج1 ، ص32.

(3) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، عبد الصبور شاهين ، مطبعة الخانجي ، ط1 1987م ، ص9.

(4) النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، تصحيح الشيخ محمد علي الضبّاح ، المكتبة التجارية مصر ، د.ط.ت ، ج1 ، ص10–11 .

القرآن فكل ما ورد أنّه قُرئ به، جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً ، أم آحاداً ، أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على القراءات الشاذة إنْ لم تخالف قياساً ، بل ولو خالفته يحتج بها ، في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإنْ لم يجز القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع على وروده ، ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس نحو "استحوذ وأبي))[1] .

قال البيلي "اتفق جمهور العلماء على جواز تدوين القراءة الشاذة وتعلمها وتعليمها والاحتجاج بها في ميادين الدراسات اللغوية والاستعانة بها – متى صح سندها – في بيان القراءة المتواترة ، ولم يتفق أئمة الفقه على اتخاذها دليلاً في مجال الأحكام الفقهية فقد ذهب الإمام أبو حنيفة ، وأصحاب المذهب الإباضي إلى جواز الاستدلال بالقراءة الشاذة في مباحث الأحكام الفقهية ، ورأوا أنها بمنزلة خبر الواحد"[2]. وظاهر مذهب الإمام الشافعي ، عدم الاستدلال بالقراءة الشاذة في الأحكام الشرعية، فليست عنده بمنزلة خبر الواحد ، لأنّ إجماع الصحابة على عدم كتابتها في المصاحف العثمانية دليل على أنّها ليست قرآنا[3].

حكم بعضهم على ابن مالك بأنّه أخذ بالقراءة جميعاً سواء أكانت متواترة أو

---

(1) الاقتراح ، السيوطي ، ص48.

(2) الاختلاف بين القراءات ص112 – 113 نقلا عن الاتقان في علوم القرآن 82/1 ، والبحر الزخّار في الفقه الإباضي160/1.

(3) البرهان في أصول الفقه ، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ، تحقيق د. عبد العظيم الديب – قطر ، ط1. 1399هـ ، ج ، ص666 .

شاذة. ولم يكن ابن مالك أول من احتج بالقراءة الشاذة بل له سلف في ذلك الفراء، والأخفش الذي استشهد على جواز تقديم الحال على عاملها المعنوي بقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾[1]. فيمن قرأ بنصب "مطويات"، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا﴾[2]. أي الجار والمجرور في "بيمينه" و"لذكورنا" . قال الفراء "وبنصب المطويات ، على الحال أو القطع ، والحال أجود"[3].

وأناب الجار والمجرور مناب الفاعل في وجود المفعول في قراءة أبي جعفر ((ليحزي قوما بما كانوا يكسبون)) بإسناد "ليُجزي" إلى "بما كانوا" ، وترك المفعول وهو "قوما" وغيره من النحاة الذين استشهدوا بالقراءة الشاذة إنْ لم تخالف قواعدهم. ومما لا شك فيه أنّ اختلاف القراءات إضافة لما فيه من التيسير على الناس ليقرأ كلُّ قومٍ بلسانهم ، فإنّ تعدد وجوه الإعراب له أثر في المعنى، فقد ذكر ابن الجزري أنّه اختلفوا في "وكلمة الله هي العليا"[4]. من قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ لَّمۡ تَرَوۡهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ

---

(1) الآية (67) من سورة الزمر. والقراءة بنصب مطويات لعيسى بن عمر ، مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ، ص131.

(2) الآية (139) سورة الأنعام قرأ قتادة والأعرج خالصةً بالنصب وفيها وجهان : أحدهما : حال من المضمر في الظرف ...والآخر من (ما) ، على مذهب أبي الحسن.

(3) معاني القرآن ، ج2 ، ص425.

(4) الآية (40) من سورة التوبة.

ٱلسُّفۡلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ ﴾. فقرأ يعقوب بنصب تاء التأنيث ، وقرأ الباقون بالرفع ، وذهب الطبري إلي أنّ "من نصب عطفه على قوله" وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وجعل كلمة الله هي العليا" ، ومَنْ رفع استأنف ، وهو أبلغ ؛ لأنّه يفيد أنّ كلمة الله هي العليا على كل حال(1) .

واعتمد ابن مالك على القراءة الشاذة بناءً على منهجه في صحة الاستشهاد بها في الحكم بجواز إلحاق التاء بالفعل مع الفصل بإلاّ في النثر فقال "وبعض النحويين لا يجيزون ثبوت التاء في الفعل مع الفصل بإلاّ في الشعر ، كقول الراجز (2):

ما برئت من رِيبة وذمّ * في حربنا إلاّ بناتُ العمِّ

والصحيح جوازها في غير الشعر ، ولكن على ضعف ، ومنه قراءة مالك ابن دينار ، وأبي رجاء والجحدري بخلاف عنه ﴿ فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡ ﴾ ذكرها أبو الفتح ، وقال : ضعيفة في العربية"(3). فعرَّض ابن مالك بمذهب ابن جني لكنّه عندما قال:" والصحيح جوازها في غير الشعر ، ولكن على ضعف" ، أي أراد الحكم بقلة

---

(1) مجمع البيان في تفسير القرآن لأبي الفضل بن الحسن الطبرسي، دار الفكر – لبنان ، 1994م ، ج4، -164-165 .

(2) لبيت في الكافية الشافية 728/2 ، أوضح المسالك ، 259/1 .

(3) الآية (25) من سورة الأحقاف والقراءة "لا يُرى إلاّ مساكنهم لعاصم" الإقناع 766/2 ، وقراءة (تُرى) للحسن الاتحاف 392 ونسبها ابن جني لجماعة من القراء ، ثم قال: واختلف عن الكل إلا أبا رجاء ومالك وابن دينار ، المحتسب 265/2

ما يرد من ذلك ، لا تضعيف القراءة كما صرّح به ابن جني والله أعلم.

استقلال ابن مالك برأيه :

لم يجعل ابن مالك نفسه حبيساً لمذهب يتقيد به ويخضع لسلطانه أو يميل ميلا كاملا لمذهب دون آخر ، كما فعل الكثيرون من معاصريه من المتأخرين الذين أوغلوا في المذهب البصري، حتى إنك قلما تجد اختيارهم للمذهب الكوفي، وإنْ ذهب بعضهم من الناحية النظرية إلي ذلك إذ يقول أبو حيان: "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب، لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنّما يعرف ذلك مَنْ له استبحار في علم العربية"[1] .

بل ذهب أحد سابقيه وهو ابن الأنباري في كتابه الإنصاف إلى اختيار مذهب الكوفيين في مسائل لم تبلغ العشر . ممّا يؤكد انحيازه التام لمذهب البصريين في كتاب وسمه بالإنصاف.

وممّا يؤيد ذلك أنّ ابن مالك لم يكن ليختار مذهباً دون آخر إلا وقد بين سبب اختياره، ساعده في ذلك كثرة ما أطلع عليه من أشعار العرب، واحترامه وانقياده لما سُمع عنهم دون اللجوء إلى التأويل والتعليل لمعارضة ظاهر النصوص إلاّ فيما دعت الضرورة إليه.

---

(1) البحر المحيط ، ج3 ، ص167 .

ولئلا يظن ظانٌّ : أنّ ابن مالك لم يبلغ شأن هؤلاء ممّن صقلتهم علوم وثقافة عصرهم المتمثلة في علم الكلام والفلسفة والمنطق اليوناني وغيرها. فأخذ بظاهر النصوص ، أورد من المسائل النحوية ما يؤيد أنّه كان على دراية تامة بما تستوجبه الدراسة اللغوية والنحوية ، من معرفة بأصول النحو من: سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال.

فمن ذلك تضعيفه مذهب البصريين حين علّلوا سكون آخر الفعل المسند إلي التاء ونحوه بقولهم : ((لئلا تتوالى أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة))(1). وهذا ما أورده السيوطي فقال معللا بقوله : ((لأنّ الفعل كجزء من فعله))(2). وضعّف ابن مالك هذا التعليل من وجهين:-

أحدهما : أنّ التسكين عام ، والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال ؛ لأنّ توالي الحركات إنّما كان يوجد في الصحيح من: فَعَل ، وفَعِل ، وانْفَعَل ، وافْتَعَل ، وفَعُل لا في غيرها ، ومعلوم أنّ غيرها أكثر ، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل.

والثاني: أنّ توالي أربع حركات ليس مهملاً في كلامهم ، بل مستخف بالنسبة إلى بعض الأبنية"3. ولم يرتضِ أبو حيان الجري في مثل هذا النوع من العلل لذلك قال: "والأولى الإضراب عن هذه التعاليل ؛ لأنّها تخرس على العرب في موضوعات

(1) الاقتراح ، ص126 .

(2) همع الهوامع ، ج1 ، ص197.

(3) شرح التسهيل ، ج1 ، ص125.

كلامها"[1].

واشترط أن تكون العلة هي الموجبة للحكم في المقيس عليه، ومن ثمّ خطّأ ابن مالك البصريين في قولهم: إنّ علة إعراب المضارع مشابهته للإسم في حركاته وسكناته، وإبهامه وتخصيصه ، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم، وإنّما الواجب له قبوله صفة واحدة ومعاني مختلفة ، لا يميزها إلاّ الإعراب تقول: "ما أحسن زيدٌاً" فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام ، فإن أردت الأول رفعت زيداً، والثاني نصبته ، والثالث جررته ، فلابد أن تكون هذه العلة هي الموجبة لإعراب المضارع، فإنّك تقول: "لا تأكلِ السمك وتشربُ اللبن، فيحتمل النفي عن كلٍّ منهما عن انفراده ، وعن الجمع بينهما ، وعن الأول فقط والثاني مستأنف ، ولا يُبَيِّن ذلك إلاّ الإعراب ، بأن تجزم الثاني أيضاً إذا أردت الأول، وتنصبهما إن أردت الثاني ، وترفعه إنْ أردت الثالث"[2].

وقد علل اختيار التجرد عاملاً للرفع بقوله: ((وبه اختار لسلامته من النقص بخلاف الأول ، فإنّه ينتقض بنحو "هل تفعل ، وفعلت ، وأفعل ، ومالك لا تفعل ، ورأيت الذي تفعل ، فإنّ الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أنّ الاسم لا يقع فيها))[3].

---

(1) رتشاق الضرب من لسان العرب ، ج1 ، ص464.

(2) الاقتراح ، ص124- 125.

(3) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، ط 1982م ، ج3 ، ص251.

ووافقه ابنه في شرح الألفية حيث ذهب رادّاً مذهب البصريين بقوله: "إمّا أن يريدوا أنّ رافع المضارع هو وقوعه موقعاً هو للاسم بالأصالة ... وإمّا وقوعه موقعا هو للاسم مطلقاً . فإن أرادوا الأول فهو باطل ، برفع المضارع بعد "لو" وحروف التحضيض ، لأنّه موقع ليس للاسم بالأصالة.. وإنْ أرادوا الثاني فهو باطل أيضاً ؛ لعدم رفع المضارع بعد إن الشرطية ، لأنّه موضع صالح للاسم بالجملة ، كما في نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[1].

وخالف البصريون فيما ذهبوا إليه بمنع العطف على ضمير الرفع المتصل دون الفصل بالضمير المنفصل ، إذ قالوا إنّه لا يرتكب إلاّ ضرورة ، قال سيبويه: "لا يُعطف على المرفوع المضمر إلاّ في الشعر وذلك قبيح"[2]. ووافقه الزجاج بقوله: "وهذا عند أهل اللغة لا يجوز مثله إلاّ في الشعر"[3]. وقال النحاس: "هذا من الخطأ ما لا حق به ، عطف على مضمر مرفوع ، ولا علامة له ، وهذا ممنوع من الكلام، حتى يؤكد المضمر أو يطول))[4]. وعلل ابن الانباري ذلك بقوله: "وذلك لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون مقدّراً في الفعل أو ملفوظاً به، فإن كان مُقدراً فيه نحو: "قام وزيد ، فكأنّه عطف اسماً على فعل ، وإنْ كان ملفوظاً به نحو "قمتُ وزيدُ فالتاء تنزل منزلة الجزء

---

(1) الآية (6) من سورة التوبة.

(2) الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، ط3 ، 1983م ، ج1 ، ص278.

(3) معاني القرآن ، وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط ، 1981م ، ج1 ، ص70.

(4) إعراب القرآن ، للنحاس ، تحقيق زهير غازي ، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ، ط3 ، 1988م ، ج4 ، ص266.

من الفعل ، فلو جوّزنا العطف عليه ، كان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، وذلك لا يجوز"[1] .

إلا أنّ ابن مالك لم يرتضِ ما ذهب إليه البصريون من المنع، فاعتمد على السماع في إثبات صحة مذهبه فقال: " ويقوم مقام فصل الضمير من العطف الفصل بلا بين العاطف والمعطوف كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾[2] . ولا يمتنع العطف دون فصل كقول بعض العرب: "مررتُ برجل سواءٍ والعدم" فعطف العدم دون فصل ولا ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء ، ومنه قول جرير:

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا[3].

ومثله قول ابن أبي ربيعة:

قلتُ إذ أقبلتْ وزهرٌ تهادى كنعاجِ الملا تعسفنَ رملا[4]

فعطف "زهر" على الضمير المستتر في أقبلت ، مع تمكنه من نصبه بعد جعله مفعولاً معه وقول عمر رضي الله عنه: ((كنت وجار لي من الأنصار))[5]، وحديث علي رضي الله عنه الذي يقول: ((كنتُ أسمع رسول الله ﷺ يقول: كنت وأبو بكر

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الإنباري ، مسألة رقم (69) ، ص380.

(2) الآية (148) من سورة الأنعام.

(3) انظر البيت في شرح الألفية لابن الناظم ، ص543.

(4) البيت في الكتاب 379/2

(5) الحديث في صحيح البخاري ، 46 كتاب المظالم والغضب.

وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر))[1]. فعطف في قوله " كنتُ وجار لي" قوله "جار" على المضمر المرفوع التاء في "كنتُ" دون فاصل، وفي الحديث الثاني الاسم الظاهر "أبو بكر" على التاء في "كنتُ، وفعلتُ، وانطلقت دون فاصل. وهذه الأدلة تكفي لإثبات القاعدة ، فلا ضرورة إلي اللجوء لمذهب البصريين ، الذي يترتب عليه تخطئة القراءة ، وابن مالك يخرجها على وجه من وجوه العربية ، وفوق كل ذلك فالقراءة سنة متبعة لا تجوز مخالفتها.

وممّا احتج فيه بالسماع والقياس معاً تقديم التمييز على عامله المتصرف. قال ابن مالك: "والمنع مذهب سيبويه ، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد"[2]. ونسب بعض النحاة مذهب الكسائي للكوفيين[3] ، وهذا خلاف لما ذكره ابن السراج "وكان سيبويه لا يجيزه ، والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه"[4].

وذهب المانعون إلي ردّ دليل المجيزين كما فعلوا في قول المخبل السعدي..

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها   وما كان نفسا بالفراق تطيبُ

"وأجابوا عن البيت من ثلاثة أوجه : أحدها : أنّ الرواية "وما كان

---

(1) صحيح البخاري ، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ ، ج2 ، ص293.

(2) شرح التسهيل ، ج3 ، 389 .

(3) اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار، دار الفكر المعاصر – لبنان – بيروت ، ط2001م، ص300

(4) الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق عبد الحسين القتلى ، مؤسسة الرسالة – بيروت – ج1 ، ص 223.

نفسي"[1]. فهو اسم كان. والثاني : أنّ نصبه على أنّه خبر كـان ، أي مـا كـان حبيبهـا نفساً ، أي إنساناً يطيب بالفراق . والثالث أنّه من ضرورة الشعر فلا يحـتج بـه علـى الإعراب في الاختيار. وقال العكـبري : وأمـا القيـاس علـى الحـال ففاسـد، لأن الحـال فضلة، والمميز هنا في حكم اللازم ، وهو الفاعل فافترقا"[2].

فاختار ابن مالك مذهب المجيزين فقال: ((وبقـولهم أقـول قياسـاً علـى سـائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ؛ ولصحة ورود ذلك في الكـلام الفصـيح بالنقـل الصحيح كقول ربيعة بن مقرم الضبي:

وواردة كأنها عُصبِ القطا   تُثير عَجاجاً بالسانبك أصْهبا

رددتُ بمثل السِيد نَهْد مقلّص   كميش إذا عَطفاه ماءً تحلّبا[3]

وكقول الآخر: **أتهجر ليلى**   ....

وكقول الآخر:

ضيّعتُ حزمي في إبعادي الأملا   وما أرعويت ورأسي شيباً قد اشتعل[4]

ومثله:

---

(1) رووه عن إسماعيل بن نصر وأبي إسحاق الزجاج ... انظر شرح الإيضاح ، ص224 والجمل في النحو للزجاجي، ص246.

(2) اللباب ، العكبري ، ص301.

(3) البيت في شرح الشافية ، ج2 ، ص777 ، وفي الأشموني ، ج2 ، ص155 والسيد: الذئب ، والكميش: السريع، والعطف : الإبط عن القاموس.

(4) البيت في الاشموني ، ج2 ، ص154 ، والمساعد على شرح التسهيل لابن عقيل ، ج2 ، ص66

أنفساً تطيب بنيل المُنى وداعي المنون يُنادي جهارا[1]

وانْتُصر لسيبويه ، بأنّ مميز هذا النوع فاعل في الأصل ، وقد أوهن بجعله كبعض الفضلات ، فلو قُدِّم لازداد إلى وهنه وهناً ، فمنع ذلك لأنّه إجحاف.

قلت وهذا الاحتجاج مردود بوجوه : أحدها : أنّه دفع روايات برأي لا دليل عليه، فلا يلتفت إليه ، الثاني: أنّ جعل التمييز كبعض الفضلات محصل لضرب من المبالغة ففيه تقوية لا توهين ، فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية، وتأكدت المبالغة فاندفع الإشكال ، الثالث: أنّ أصالة فاعلية التمييز المذكور كأصالة فاعلية الحال في نحو "جاء راكباً رجلٌ ، فإنّ أصله : جاء راكب ، على الاستغناء بالصفة، وجاء رجل راكب على الاستغناء بها ، والصفة والموصوف شيء واحد في المعنى ، فقدم راكب ونصب بمقتضى الحالية، ولم يمنع ذلك تقديمه على "جاء" ، مع أنّه يزال عن إعرابه الأصلي ، وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف، وكما تنوسي الأصل في الحال ، كذلك تنوسي في التمييز...

ثم ذكر بقية الأوجه إلي أن قال: "فثبت بما بينته أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا جائز ، وإن كان سيبويه لم يجزه. وحكى ابن كيسان أنّ الكسائي أجاز : نفسه طاب زيد، وأن الفراء منع ذلك))[2] ، فاتضح ممّا ذكرته أنّ ابن مالك يبني حكمه على ما توفر له من شواهد سماعية وقياسه، ولا يأبه بمن يخالف، فلذلك خالف

---

(1) البيت في الأشموني ، ج2 ، ص154 ، وشرح التصريح ، ج1 ، ص400.

(2) شرح التسهيل ، ج1 ، ص389 – 390.

مذهب سيبويه لَمَّا رأى الحجة لمذهب المخالفين له. واعتمد المانعين في ردهم على شاهد واحد وهو "أتهجرُ..." ، مع كثرة الشواهد الواردة في المسألة.

اعتماده على الأصول النحوية في بناء القواعد النحوية :

ويبني اختياره على أصل من الأصول النحوية ، وهو تقديم الأصل على الفرع وذلك عند حديثِه عن قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَـٰهَرَا ﴾ [1]. فقال: "فإذا اجتمعت نون الرفع ونون الوقاية في الأفعال الخمسة فحذفت إحدى النونين، فالصحيح أنّ المحذوف في التخفيف نون الرفع كما ذهب إلي ذلك سيبويه والأخفش، وإنْ ذهب أكثر المتأخرين إلي أنّ المحذوفة نون الوقاية ، وإنّما كان الأول هو الصحيح لوجوه:

أحدها: أنّ نون الرفع قد تحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عُهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه.

وأيضاً فإن نون الرفع نائبة عن الضمة ، وقد حذفت الضمة تخفيفاً في الفعل نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ ﴾ [2].﴿ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ ﴾ [3] في قراءة السوسي، وفي الاسم

(1) الآية (48) من سورة القصص.

(2) لآية(58) من سورة النساء.

(3) الآية (109) من سورة الأنعام.

كقراءة بعض السلف "بَلَى ﴿ وَرُسْلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ [1]. بسكون اللام ، فَحذْف النون النائبة عنها تخفيفاً أولى ، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل. وأيضاً فإنّ حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية ، إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلي حذفها، وحذف نون الوقاية أولاً لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، وحذف ما يؤمن بحذفه حذف ، أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذفٌ.

وأيضاً لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلي كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلي تغيير ثان، وتغيير يؤمن معه تغيير ، أولى من تغيير ما لا يؤمن معه تغيير))[2].

واختار مذهب الكوفيين بأنَّ الإعراب أرجح عند إضافة ظرف الزمان إلي فعل معرب أو جملة اسمية.

قال الفراء : " ترفع اليوم بهذا" ، ويجوز أن تنصبه ، لأنه مضاف إلي غير اسم، كما قالت العرب: مضى يومئذ بما فيه ، ويفعلون ذلك في موضع الخفض، وكذلك وجه القراءة ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ ﴾ [3]. و﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [4]. في الآيتين لنافع والكسائي، وقراءة الباقين كسر الميم ، وقد يكون قوله: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾

(1) الآية (80) من سورة الزخرف.

(2) شرح التسهيل ، ج1 ، ص51

(3) الآية (11) من سورة المعارج .

(4) الآية (66) من سورة هود.

﴿كَذَٰلِكَ ﴾[1]. [2]. قال الطوسي: ((قرأنا مع وحده يوم يُنفع بالنصب والياقوت بالرفع))[3].

ومال إلى تجويز مذهب الكوفيين أبو علي الفارسي حين قال: ((والجملة في موضع نصب مفعول "قال" ، ولا يجوز أن تكون في موضع رفع وقد فتح؛ لأن المضاف إليه معرب، وإنّما يكتسب البناء من المضاف إليه، إذا كان مبنياً ، والمضاف مبهم))[4].

فأشار ابن مالك في ألفيته إلي ما ذهب إليه البصريون من وجوب الإعراب بقوله:

وقبل فعل مُعْرِب أو مبتدأ   أُعْرِب ....

وإلي مذهب الكوفيين بقوله: **......... ومن بني فَلَنْ يُفَنّدَا**

أي: لن يغلط[5]. وقال في التسهيل: "فإن كانت الجملة اسمية ، أو فعلية مصدرة بمضارع معرب ، جاز الإعراب باتفاق ، والبناء عند الكوفيين لصحة الدلالة على ذلك نقلاً وعقلاً ، فمن الدلائل النقلية قراءة نافع: "قال الله هذا يوم ينفعُ

---

(1) الآية (119) من سورة المائدة.

(2) معاني القرآن الكريم ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط3 ، 1983م ، ج1 ص326 -327.

(3) التبيان في تفسير القرآن ، لأبي جعفر محمد بن الحسين الطوسي ، تحقيق وتصحيح أحمد قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان – د.ط.ت، ج3 ، ص443.

(4)- التبيان في تفسير القرآن ، ص444.

(5) شرح الألفية لابن الناظم ، ص394 – 395.

الصّادقين صدقهم" بنصب اليوم مع أنّ المشار إليه هو اليوم ؛ لاتفاق الستة على الرفع؛ فلو جعلت الفتحة فتحة إعراب ، لا متنع أن يكون المشار إليه هو اليوم؛ لاستلزام ذلك اتحاد الظرف والمظروف ، وكان يجب أن يكون التقدير مبايناً للتقدير في القراءة الأخرى ، مع أنّ الوقت واحد ، والمعنى واحد ؛ إلّا أنّ المراد حكاية المقول في ذلك اليوم ، فلابد من كونها تقتضي اتحاد المعنى دون تعدده، وكفتحة "يومَ لا ينفع" فتحة ﴿ يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٌ ﴾ [1] في قراءة غير ابن كثير و أبي عمرو ومسمى "يوم لا تملك" في قراءتهما هو يوم الدين فلا يكون غيره في قراءة غيرهما ، فيلزم من ذلك ، كون الفتحة بنائية، وكون ما هي فيه مرفوع المحل، ولا يقدر أعني ؛ لأنّ تقدير أعني لا يصلح إلاّ بعدما لا يدل على المسمى دلالة تعيين ، ويوم الدين دال على مسماه دلالة تعيين، وتقدير أعني غير صالح" [2].

ولم أرد بذلك موافقته المطلقة لمذهب الكوفيين ، وإنّما قصدت تقييم موقفه إزاء غيره من النحويين ممن غلب عليهم الميل إلي مذهب البصريين بصورة قلّ معها اختيارهم، أو توجيههم لمذهب الكوفيين ؛ وحجتهم في ذلك أنّ الكوفيين بنوا أحكامهم على الشاذ، والنادر من لغات العرب.

---

(1) الآية (19) من سورة الانفطار ، قراءة كثير وأبي عمرو بالرفع يوم ، غيرها بالفتح "يوم" الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تحقيق وتصحيح أحمد قصير العاملي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان ، د.ط.ت ، ج3 ، ص443.

(2) شرح التسهيل ، ج3 ، ص255.

ما اختار فيه التوسط بين مذهبين :-

وتوسط في اختياره مفصلاً في مسألة تنوين المنادي ضرورة إذ اخْتُلف فيما هو أولى بقاء ضمه أو نصبه؟ فذهب إلى الأول الخليل وسيبويه والمازني. وإلي الثاني أبو عمرو وعيسى بن عمر، ويونس والجرمي والمبرد ، واختار ابن مالك التفصيل، فيبقى الضم في العلم ، وتنصب النكرة المعينة ، وعكس ذلك السيوطي"[1].

فممّا خالف فيه مذهب الكوفيين قولهم بأنّ الموجب لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ فقال: ((وهذا فاسد من أربعة أوجه" أحدها أنّ تخالف المتباينين في معنى نسبته إلي كل واحد منهما كنسبته إلى الآخر ، فإعماله في أحدهما ترجيح من غير مرجح.

الثاني: أنّ المخالفة بين الجزئين محققة في مواضيع كثيرة ، ولم تعمل فيها بإجماع ، نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، وزيد زهير ، ونهارك صائم ، وأنت فطر، وهم درجات ، فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقيق المخالفة فيها.

الثالث: أنّ المخالفة معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة ؛ لأنّ العامل عملاً مجمعاً عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظاً ، مع أنّه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عَدم الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه.

الرابع: أنّ المخالفة لو كانت صالحة للعمل ، لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل في

(1) المصدر السابق ، ص396 ، وانظر همع الهوامه ، ج3 ، ص43.

الظرف فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أحق. فبان بهذه الأوجه فساد ما ذهب إليه الكوفيون))[1].

ما انفرد به :

وممّا يؤيد أنَّ ابن مالك اختار لنفسه منهجاً مستقلاً برأيه معتمداً على ما بلغه من السّماع وما حباه الله به من فكر ومقدرة فائقة ، ساعده ذلك في إثبات ما ذهب إليه دون أن يسلك طريق المغالين في إتباع العلل التي لا طائل من ورائها، فظهر ذلك في مجموعة من المسائل منها : قوله "أو الأكثرين" أيضاً على أنَّ النفي بليس، "وما" و"إن" قرينة مخلصة للحال مانعه من إرادة الاستقبال ، وليس ذلك بلازم بل الأكثر كون المنفى بها حالاً ، ولا يتمتع كونه مستقبلاً كما قال حسان في وصف الزبير رضي الله عنه:

وما مثله فيهم ولا كان قبله وليس يكون الدهر ما دام يَذْبـل[2]

أي: ما في هذا العصر مثله ، ولا كان فيما ما مضى، ولا يكون فيما يستقبل، وهذا جلي غير خفي.ومنه قوله تعالى في استقبال المنفى بما ،وإن :﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ﴾[3] [4].

---

(1) شرح التسهيل ، ج1 ، ص313 – 314.

(2) البيت لحسان في ديوانه ،ص ،396 ، والدرر 1/ 4 .

(3) الآية (15) من سورة يونس .

(4) شرح التسهيل ، ج3 ، ص 255.

قال ابن هشام (وأجيب بأنَّ شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافة)[1].

فاعتمد ابن مالك على ظاهر ما تقتضيه الشواهد من معاني الكلام في احتجاجه لما ذهب إليه، دون أن يقيد معنى الكلام بقاعدة ثابتة ،لا تتغير مع مقتضيات الأمور. وأجرى ابن مالك "ثم" مجرى الفاء والواو بعد الطلب ،فأجاز في قوله ﷺ : ((لا يبولنَّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسلُ منه))[2]. ثلاثة أوجه: الرفع بتقدير :ثم هو يغتسل ،و به جاءت الرواية ،والجزم بالعطف علي موضع فعل النهي ، والنصب بإعطاء ثم حكم واو الجمع ،فتوهم تلميذه أبو زكريا النووي –رحمه الله – أنّ المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع فقال : لا يجوز النصب ؛لأنّه يقتضى أن المنهي عنه الجمع بينهما ، دون إفراد أحدهما ، وهذا لم يقله أحد ،بل البول منهي عنه ، سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا. وإنما أراد ابن مالك حكمها في النصب لا في المعية أيضا))[3] .

وذهب إلى زيادة الباء في الحال المنفى عاملها فقال :((وأشرت بقولي :قد يجر بباء زائدة إلى قول رجل من طيء[4] :

فما رجعت بخائبةً ركاب حكيم بن المسيب منتهاها

---

(1) مغني اللبيب ، ج1 ، ص303

(2) الحديث أخرجه البخاري ، كتاب الوضوء ، ص232.

(3) مغني اللبيب ، ج1 ، ص119.

(4) البيت فى الشرح الكافية لابن مالك ، 728/2، والمساعد 7/2 ، وشواهد المغنى للسيوطى،ص116

وخالفه أبوحيان قال ابن هشام: وخرِّج البيت على أنّ التقدير: بحاجة خائبة...)) [1].

ومن ذلك ما ذكره بوقوع إذا مفعولاً في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة :((إنّي لأعلم إذا كنت عني غير راضية ، وإذا كنت عليَّ غضْبى))[2] ، والجمهور على أنّ "إذا" لا تخرج عن الظرفية))[3] .

وخرق إجماع النحويين في أنّ " أم " المنقطعة لا تدخل على مفردة ؛ ولهذا قدّروا المبتدأ في ((أنها لإبل أم شاء)) أي ، أم هي شاء فقال في بعض كتبه:((لا حاجة إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ "بل" ، وقدرها ها هنا ببل دون الهمزة ، واستدل بقول بعضهم : إنّ هناك لإبلاً أم شاء بالنصب ، فإن صحت روايته ، فالأولى أنْ يُقدَّر " شاء" ناصب ، أي : أم أرى شاء[4] .

وذكر ابن مالك في شرح العمدة ((إنّ الفعل قد يجزم بلعل عند سقوط الفاء، وأنشد:

لعل التفاتا منك نَحْوي مقدّر *** يمل بك من بعد القساوة للرحم [5]

وهو غريب[6].

---

(1) مغني اللبيب ج1 ، ص110 وانظر شرح التسهيل ، ج2 ، ص322.

(2) الحديث في صحيح مسلم ، باب فضائل الصحابة ، رقم الحديث 6285 ، ص1071 .

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج1 ، ص46

(4) المصدر السابق ، ص46.

(5) البيت في شواهد المغني ، للسيوطي ج1 ص454 بضم الراء الرحمة.

(6) لمرجع السابق ، ج1 ، ص155.

وأجاز النصب بـ"قد" لتضمنها معنى النفي كما حكاه ابن سِيدة: ((قد كنت في خير فتعرفه)) بنصب تعرف،وهذا غريب،أشار له في التسهيل بقوله:((وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها ، ذكر ذلك ابن سيدِه وحكى عن بعض الفصحاء "قد كنت في خير فتعرفَه" بالنصب على "ما كنت في خير فتعرفه"))[1].

قال ابن هشام : ((ومحمله عندي على خلاف ما ذكر ، وهو أن يكون كقولك للكذوب : هو رجل صادق ، ثم جاء النصب بعدها نظرا للمعنى ، وان كانا إنما حكما بالنفي لثبوت النصب ، فغير مستقيم ، لمجيء قوله :

سأترك منزلي لبني تميم و ألحق بالحجاز فأستريحا[2]

وقراءة بعضهم : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغَهُۥ ﴾[3] فابن هشام يريد أنهما إذا اعملاها حملا على الفاء والواو في نصب المضارع بعدهما بعد النفي المحض ، أو الطلب المحض ، فما ذهبا إليه يضعفه جواز النصب في البيت والآية فانه لم تأت الفاء في جواب أي منهما . واعترض ابن مالك قول الأكثرين بان لام الابتداء تخلص المضارع للحال بقوله تعالى :﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[4]، وقوله : ﴿ قَالَ

---

(1) شرح التسهيل ، ج4 ، ص35 .

(2) البيت للمغيرة بن حنين التميمي وهو من شواهد الكتاب 423/1 ، والمقتضب 24/2 ، وشرح الألفية لابن الناظم ص679.

(3) لآية (18) من سورة الأنبياء.

(4) الآية (124) من سورة النحل.

إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ ﴾[1]. فإنّ الذهاب كان مستقبلا، فلو كان الحزن حالا ، لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله ، مع أنّه أثره))[2] ، فبنى ابن مالك كلامه على السماع معللا له بظاهر ما تقتفيه الآية فيما جرى عليه مذهبه الظاهري ، دون اللجوء إلي التأويل كما فعل ابن هشام حين قال: ((والجواب أنَّ الحكم واقع في ذلك اليوم لا محال ؛ فنزل منزلة الحاضر الشاهد ، وأنّ التقدير : قصد أن تذهبوا ، والقصد حال))[3]. ووافق أبو حيان ابن مالك بقوله :((ليحزنني مضارع مستقبل لا حال ، لان المضارع إذا أسند إلى مستقبل تخلص للاستقبال .. فالذهاب لم يقع فالحزن لم يقع كما قال :

يهولك أن تموت وأنت ملغ ... لما فيه النجاة من العذاب))[4].

وفي المغني ((وعن سيبويه أنّ " كيف " ظرف ، وعن السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرفي ... وقال ابن مالك ما معناه : لم يقل أحد إنّ "كيف" ظرف ، إذ ليست زمانا ولا مكانا ، ولكنها لما كانت تفسر بقولك : على أيّ حال لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سميت ظرفا ؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليها مجازا)) وهو حسن ؛ ويؤيده الإجماع على أنّه يقال في البدل : كيف أنت ؟

(1) الآية (13) من سورة يوسف.

(2) غني اللبيب ، ج1 ، ص228.

(3) لمرجع السابق ، ص228.

(4) تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دار الغد ، ط2 ، 1983م ، ج5 ، ص286.

أصحيح أم سقيم بالرفع ، ولا يبدل المرفوع من المنصوب))[1]. فلما كان موضع الكلام يحتاج إلي تعليل، لجأ إليه ابن مالك مما جعل ابن هشام يحكم على قوله بالحسن .

ومن ذلك تأنيث الفعل بإلا في النثر ، فجوّز النحاة مثل هذا في الشعر اعتماد على قول الشاعر :

ما برئت من ريبة وذمٍّ   في حربنا إلا بنات العمِّ [2]

ولم يجوِّز أحد في النثر إلا ابن مالك ، وقد اعتمد في هذا على قراءة قوله تعالى : ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً ﴾ [3] ، وقوله : ﴿ فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ﴾ [4] برفع " صيحة " ، " ومساكنهم"))[5]. وحكم الطبري على قراءة ((لا ترى إلا مساكنهم)) بالقبح))[6]. وقال الزمخشري : "إنّها ليست قوية"[7]. وضعفها ابن جني : وقال : ((

---

(1) مغني اللبيب ، ج1 ، ص206.

(2) البيت في شرح التسهيل ، ج2 ، ص114.

(3) الآية (29) ، من سورة يس .

(4) الآية (25) ، من سورة الأحقاف.

(5) أوضح المسالك ، ج1 ، ص259.

(6) امع البيان عن تأويل أي القران ، للطبري ، تعليق محمود شاكر ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط1 ج26، ص34 نقلا عن تخريج القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة في كتاب أوضح المسالك ، علي حسين البوّاب ، دار الفرقان – عمان – الأردن.

(7) الكشاف ، ج3 ، ص448.

والشعر أولى بجوازه من القران))[1]. ونسبها أبوحيان إلي مجموعة من القرّاء وقال : ((وهذا لا يجيزه أصحابنا إلاّ في الشعر ، وبعضهم يجيزه في الكلام))[2] . والأرجح قول ابن مالك ؛ لصحة ما نقله نظماً ونثراً .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته الصالحات ، والصلاة والسلام على المؤيد بالآيات والمعجزة نبينا محمد وعلى آله وصحبه .

بعد مثابرة وجهد متصل في البحث في منهج ابن مالك في الاستدلال بالقراءات القرآنية وأثره في النحو العربي . سعيت من خلالها لتوضيح منهجه الذي سار عليه في جهوده في إصلاح النحو العربي ، مما أصابه بسبب مناهج هؤلاء النحويين من سابقيه أو معاصريه ، الذين امتلأت مؤلفاتهم بمسائل متعددة من القياس والعلل التي جعلت الطريق شاقاً أمام المبتدئين في دراسة النحو العربي، وأسقطت هممهم في الاهتمام بالدراسات النحوية ، بل أعيت المشتغلين بقضايا النحو ، لاسيما وأنّ ظروف الحياة التي لا تخفى على أحد من بني وطني أصبحت عائقا كبيرا للباحثين؛ وذلك لأنّ مؤلفات هؤلاء . إن لم يكن جلها – تظهر فيها روح التنافس؛ فكل واحد منهم يعمد على إظهار مقدرته في التفنن في القياس والعلل ،

(1) المحتسب ، ج2 ، ص266.

(2) لبحر المحيط ، ج8 ، ص64.

وما تجد في بطون أمهات كتبهم من العويص الذي يصعب فهمه على الكثيرين، لكل ما تقدم ، ولاحترام ابن مالك لكل ما سمع من العرب مما صحت روايته ، واعتماده على ذلك في تثبيت قواعد النحو العربي ، اتسم منهجه بخصوصية متفردة يمكن الإشارة إليها فيما يأتي :

(1) اعتمد ابن مالك في منهجه النحوي على مبدأ تقديم السماع في النحو العربي .

(2) جعل ابن مالك القراءات القرآنية في قمة الشواهد النحوية ، معتمدا على ما تواتر منها ، ومسددا ومقاربا بالشواذ منها .

(3) لم يمل ابن مالك إلي الجري وراء القياس مؤوِّلا ومعلِّلا في وجود النص ، مقتديا في ذلك بمذهب الأصوليين .

(4)لم يكن ابن مالك بمعزل عن ثقافة عصره في الإلمام بما تقتضيه أصول الدراسة ، فلجأ للقياس والعلل فيما دعت إليه الضرورة .

(5) اختار لنفسه مذهبا مستقلا ، فلم يكن ليرجح قول البصريين كما فعل الأكثرون من معاصريه ، ومجافيا لمذهب الكوفيين، فرجح مذهب الكوفيين – مخالفا للأكثرين – في مسائل لا تعد ولا تحصى فيما رأى ذلك محتجاً بالسماع والقياس.

(6) اختار مذهبا مفصلا فيما استوت فيه أدلة الفريقين من مسائل.

(7) انفرد برأيه في مسائل متعددة؛ لما رأى مخالفة الجمهور من الفريقين ، لاعتماده في اختياره على السماع والقياس في إثبات مذهبه.